تحديات التنمية في العراق وطرق معالجتها

أ.م.د. نادية فاضل عباس

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تعد التنمية من اهم العناصر الاساسية للاستقرار المجتمعي والسياسي ، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتأخذ أشكالاً متعددة وتهدف إلى الرقي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإنسان بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعد وسيلة للمواطن وغايته للارتقاء والنهوض بواقع البلد، وهي ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشرية اذ ظهرت الحاجة الى العمل والانتاج والتسويق من اجل تقدم الحضارة والبشرية .

والعراق شأنه مثل بقية الدول النامية تعد الحاجة فيه للتنمية ذات اولوية قصوى لبناء الدولة والمجتمع ، والعراق على مدار اكثر من اربعة عقود عانى من الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الامريكي بعد العام ٢٠٠٣ ،ونتيجة للظروف العصيبة توقفت عجلة التنمية بشكل شبه كامل واثر ذلك على موقع العراق اقليمياً ودولياً وهذا ما يهدف البحث الى توضيحه ، كما ان العراق تخلف عن ركب الامم لظروف خارجة عن ارادته مع العلم ان العراق يمتلك مقدرات مادية وطبيعية وبشرية كبيرة يستطيع من خلالها مواجهة التحديات التي عرقلت من مسار العملية التنموية وهنا تكمن اهمية البحث مع محاولة لايجاد اليات تستوعب التحديات من اجل تذليل عقبة التنمية.

الكلمات المفتاحية : (التخطيط، التنمية، النهوض، العراق ، الشاملة).

Development challenges in Iraq and ways to confront them

Dr. Nadia Fadhel Abbas

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Abstract:

Development is considered one of the most basic elements of societal and political stability. It is a process of continuous comprehensive or partial development that takes multiple forms and aims to advance the economic, social and political status of the human being in a way that is compatible with the needs of society and its economic,

social and intellectual capabilities. It is a means and goal for the citizen to improve and advance the reality of the country. It is a social phenomenon. It arose with the emergence of humanity, as the need for work, production, and marketing appeared in order to advance civilization.

In Iraq, like other societies, the need for development is a top priority for building the state and society. For more than four decades, Iraq has suffered from wars, economic blockades, and the American occupation after the year 2003. As a result of the difficult circumstances, the wheel of development stopped almost completely, and this affected Iraq's position regionally and internationally. This is what the research aims to clarify, just as Iraq has lagged behind the ranks of the nations due to circumstances beyond its control, knowing that Iraq possesses great material, natural and human capabilities through which it can confront the challenges that have hindered the path of the development process. Here lies the importance of the research with an attempt to find mechanisms that accommodate the challenges from In order to overcome the obstacle to development

Keywords: (planning, development, advancement, Iraq, comprehensive).

المقدمة:

هناك مجموعة كبيرة من الاسباب التي الى ادت توقف عملية التنمية المستدامة منذ العام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا، واهم هذه الاسباب عدم الاستقرار المجتمعي والأمني مترافقة مع ازمات معقدة ومتداخلة افرزها وجود الاحتلال الامريكي والارهاب العابر للحدود والهجرة الكبيرة ، وذلك مع انخفاض وتذبذب في مستوى أسعار النفط في سوق النفط العالمي ،وبالتأكيد أثر كل ذلك على معدلات الاداء والنمو الاقتصادي والبطالة وسوق العمل وضعف التخصيصات المالية للوزارات وتعرض العراق للتدمير على يد الجماعات الإرهابية المسلحة كل هذه الأمور اثرت في التنمية بشكل كبير، واضحت هذه التحديات ضمن واقع عايشه الفرد العراقي ، فالتنمية الشاملة شبه متوقفة، والتنمية عادة ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة النظام السياسي على وضع سياسات عامة لتحقيقها .

أهمية البحث: يهدف البحث الى القاء الضوء على التحديات التي تواجه العملية التنموية في العراق على الرغم من وجود امكانات ومقدرات هائلة تؤهله للوصول الى مصاف الدول المتطورة ، فالتنمية اساس التطور بمختلف المجالات ولا يمكن لاي دولة احداث قفزة تنموية مالم تحدد التحديات وكيفية مواجهتها والتغلب عليها او تقليل آثارها.

إشكالية الدراسة: أن العراق يحث الخطى واخذ خطوات جادة للسير في طريق التنمية ولكن الخطوات مازالت بطيئة وبحاجة الى دعم داخلي وخارجي وهناك عدد من الاسئلة التي ينطلق منها البحث

١. ماهي اولويات التنمية في ظل الازمات العميقة التي واجهها المجتمع ؟
٢. ماذا يتطلب من اجل الشروع في عملية تنموية مستمرة ؟
٣. ما هو دور صانع القرار في قيادة العملية التنموية ؟

المنهجية : المواضيع التنموية عادة ما يستخدم فيها المنهج الاحصائي واعطاء نسب وارقام للدلالة على اين وصلت عملية التنمية وهل تقدمت ام تراجعت في ظل المتغيرات المحيطة بها ، فضلاً عن المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم .

فرضية البحث: ان التنمية في العراق مازالت في مراحل بسيطة بسبب الظروف السياسية التي يعيشها العراق والاوضاع الاقليمية والدولية التي تؤثر بشكل كبير على مسار العملية التنموية وتشكل التحدي الابرز.

٥- هيكلية البحث: يتم تقسيم البحث الى المباحث الاتية :

المبحث الاول: التحديات التي تواجه التنمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: رؤية مستقبلية لدعم عملية التنمية في العراق وسبل مواجهه التحديات التي تواجهها .

الخاتمة والاستنتاجات

المبحث الاول: التنمية وابرز التحديات التي تواجه الخطط التنموية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

لقد شهد مفهوم التنمية تطورات عديدة منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى الآن، لقد كان المنظور الاقتصادي هو السائد، على فكر التنمية والمفكرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن كان قد شهد في عقدي الستينيات والسبعينيات اهتمامًا كبيراً بالبعد الاجتماعي، وقضايا توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية ،جنبًا إلى جنب مع القضايا المتعلقة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والاستثمار، وبعد أن تراجع الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية في أعقاب أزمة المديونية العالمية في عقد الثمانينيات، عاد الاهتمام من جديد ، منذ إطلاق تقارير التنمية البشرية في مطلع التسعينيات ، وتبنّي الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في ايلول من العام ٢٠٠٠، وجاءت التطوّرات مفهوم التنمية في ايلول٢٠١٥، حين أطلقت الأمم المتحدة أجندتها الأممية لأهداف التنمية المستدامة ، اذ تم تعريف التنمية على أنها تعني تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة، وتم لأول مرة إدماج البعد البيئي مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي(المعهد العربي للتخطيط،٢٠٢٤).

ان التنمية هي عملية واعية وهادفة ومخططة تتطلب تنظيماً من قبل الدولة من خلال تدخلها بواسطة السياسات التنموية الجزئية القطاعية والشاملة الوطنية ، اذ تصبح الدولة من خلال هذا التدخل مسؤولة عن النجاح او الفشل في توظيفها كل الامكانات المتاحة فهي توجه المجتمع دون ان تتركه ينمو كيفياً او عشوائياً، وبعض علماء الاجتماع يرون بالتنمية هي تغير اجتماعي ثقافي وفكري ، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد قوى اجتماعية او نظم تنشطها وتوجهها وتهئ الظروف لذلك لتحقيق التغير المنشود، واخر يرى ان التنمية الوسيلة الاساسية للتحول في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من حالة العجز والفشل الى حالة التقدم والقدرة وهي عملية حضارية لا تقتصر على ارتفاع متوسط دخل الفرد

فقط واهمال الجوانب الاخرى مثل توزيع الدخول وتلبية الحاجات الاساسية للمجتمع (عيسى،٢٠١٨،ص٥٥).

هناك مفاهيم متعددة للتنمية المستدامة او المتواصلة يكون هدفها وغايتها الانسان مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة وتحقيق تنمية الموارد البشرية والطبيعية دون اسراف وفق استراتيجية انية ومستقبلية ومخطط لها بشكل تعاوني وجماعي علمي سليم وصحيح وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل (البرقي ، ٢٠٢٣،ص ٥٥٠).

لقد حددت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في العام ٢٠١٥ من أجل التوجه للطريقة الواجب اتباعها لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للمجتمعات ، وتشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التحديات التي تواجهها جميع دول العالم اليوم وهي: الفقر، عدم المساواة، الاضطراب المناخي وتدهور البيئة، الازدهار، السلام والعدالة، كما أنها حلت محل الإطار السابق الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في ايلول ٢٠٠٠ تندرج اهداف التنمية المستدامة في اطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمعروفة بأجندة ٢٠٣٠ و التي اعتمدتها ١٩٣ دولة عضو في الامم المتحدة في ايلول ٢٠١٥. تركز الاولويات الخمس للأجندة ٢٠٣٠ على: السكان، وحماية الكوكب، السلام ، والازدهار والشركات(اهداف التنمية المستدامة،٢٠٢٠).

وعند حديثنا عن العراق نجد انه قبل العام ٢٠٠٣ عانى من نظام حكم مركزي شمولي مع تفرد بالسلطة ،مترافقة مع غياب الديمقراطية والتعددية الحزبية وانعدام الحريات المدنية والسياسية ، مع دخول العراق بحروب كبيرة استنزفت قدراته المادية والبشرية وعملت على تباطؤ الخطط التنموية بكل المجالات ،وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣، تعمقت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبدأت المشكلات تطفو على السطح بشكل واضح مما عرقل الشروع بعمليات التنمية المستدامة .

ويمكن اجمال التحديات التي تواجه التنمية بالعراق بالنقاط الاتية:

١.**عدم الاستقرار السياسي** : اذ شكل هذا التحدي احد اهم التحديات التي واجهت عملية التنمية برمتها ، اذ تشكل الخلافات السياسية بين الكتل السياسية تهديد وتحدي للخطط التنموية الطموحة نتيجة الصراع على السلطة وتقاسم المناصب مما هدد من استقرار البلد واضعف امنها ، فضلاً عن ذلك ، يعد الوضع الامني في العراق من أهم التحديات التي واجهت خطط التنمية المستدامة بصفة عامة، وهذا ما شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣، وقد ادى عدم الاستقرار الامني وعمليات التهجير القسري للمواطنين من محافظاتهم والتفجيرات المروعة الى ارتفاع معدلات الفقر الى نسبة ٢٢.٩% في العام ٢٠٠٧ على سبيل المثال ، مروراً باحتلال (داعش) لثلث أراضي العراق في العام ٢٠١٤ ، وكان لتداعيات الارهاب على الاقتصاد الكلي بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ اثر كبير، اذ ان النشاط الاقتصادي في اثناء هيمنة الارهاب اثر في الحسابات الاقتصادية للدخل القومي العراقي بل هو ضمن الاقتصاد الاسود او غير القانوني ، فقد حصل دمار كبير في الثروة الوطنية من بنى تحتية مختلفة ومكونات رأسمالية مادية منتجة ، فالصراع مع داعش اوقف عملية التنمية بشكل كبير، كما ان عدم الاستقرار السياسي لا يقل خطورة ابداً عن الاضطراب الأمني من حيث التأثير في وضع الاقتصاد وهو وضع لم يمكن الشركات الخارجية من العمل في ظل بيئة آمنة ومستقرة(الزبيدي ،٢٠٢٢ ،ص٨٠-٨١)(حسن ،٢٠٢٣،ص ٤٧).

٢. **التحديات الاقتصادية:** عانى الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق من مصادرة القرار الاقتصادي الوطني كإقرار للحالة التي مر بها العراق آنذاك ، فقد كان للمتغير الامريكي دور في صياغة القرار الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالنفط ،اذ تم قيادة العملية الاقتصادية من قبل دولة الاحتلال عن طريق دورها التأثيري في صياغة شكل التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ،مما يعني ارتهان سلطة الاحتلال الامريكي للقرار الاقتصادي (عبد الحسين وحسن، ٢٠١٨،ص ١٢).

واتسم الواقع الاقتصادي بانهيار المؤسسات والقطاعات الاقتصادية (الزراعية- الصناعية-الخدمية)،مع تباطؤ معدلات النمو وعليه فأن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية كان

السبب الرئيس في تعرض العديد من البنى التحتية والمنشآت الصناعية الى الدمار ونقص المواد الاولية وانكماش الاستثمار مع انتشار المافيات الاقتصادية التي اخذت تحكم السيطرة على اهم القطاعات الاقتصادية ،ترافق ذلك مع انخفاض معدل الاستثمار المحلي الذي اشر معدلاً سالباً للنمو بسبب انعدام الادخار على الرغم من التحسن النسبي في الدخل ،وبالنسبة للاستثمار الاجنبي ظلت النسبة تساوي صفراً(عبد الحسين وحسن ،٢٠١٨،ص١٢).

وبالنسبة للبطالة تمثل من اهم مشاكل ومعوقات التنمية في العراق فبعد الاحتلال وما نتج عنه من تدمير لمعظم المنشآت الصناعية وتسريح العاملين من دوائر الدولة ومؤسساتها الاعلامية والامنية والعسكرية و بلغت نسبة العاطلين ما يقارب ٢٨% مما ادى الى شل حركة نشاط الاقتصاد العراقي ، وهذا يعني تلكؤ في برامج اعادة الاعمار وتحويل قسم كبير من موارد المنح والمساعدات الدولية وتخصيص الميزانيات العامة للدولة نحو نشاطات غير انتاجية وعدم حصول تحسن ملموس في البنى التحتية (مهدي ،٢٠٢١، ص٥).

وحسب مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق ما بين الاعوام ٢٠١٧ -٢٠١٨ نجد ارتفاعها في محافظات المثنى اذ بلغت ٥٢.١% تبعتها محافظة القادسية وقد بلغت ٤٧.٧ % ، ومحافظة ميسان بلغت ٤٥.٤% وكما مبين في الصورة رقم (١) يوضح معدلات الفقر حسب المحافظات لعام ٢٠١٧ -٢٠١٨

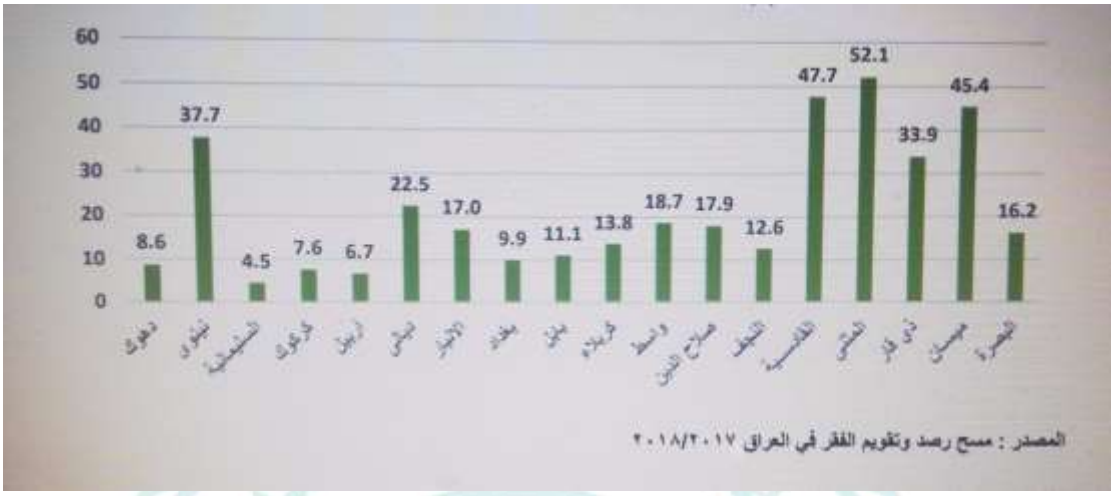

كما ان نسبة الفقر تسجل مستويات عالية بالقياس بالدول المجاورة ، اذ يوجد في العراق اكثر من ١١ مليون فقير ووصل الفقر حالياً نحو ٢٥% من السكان البالغ عددهم ما يقارب ٤٢ مليون نسمة وتعد محافظة المثنى من اكثر المحافظات فقراً بالعراق مايقارب٥٢% تليها الديوانية بنسبة ٤٩% وذي قار بذات النسبة ونينوى بنسبة ٤١% ، فمن اهم اسباب ارتفاع نسبة الفقر تتعلق بتردي القطاعات الخدمية مثل السكن والصحة والتعليم وزيادة البطالة في العراق ، فالفقر تحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق سياسي واجتماعي في بلد غني بالثروات الطبيعية والبشرية واثر على التنمية بشكل كبير (طاقة،٢٠٢٣).

كما ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل معقدة تتعلق بنقص الخبرات وضعف في البنية التحتية وانهيارها ،وهجرة العقول والكفاءات والملاكات الفنية الى الخارج، بسبب الظروف الشائكة وايضاً هناك نقصاً في وسائل الاتصالات والاعلام وعدم مواكبتها التطورات العالمية وخاصة الجامعات والكليات اذ لازالت بطيئة النمو قياساً بالنهضة العالمية (حسين،٢٠٢٣،ص٤٧-٤٨).

٣. **<u>التحديات الاجتماعية:</u>** تتمثل التحديات الاجتماعية بالامور الاتية:(ثويني،٢٠٢٠)

أ. زيادة معدلات نمو السكان

ب. هيمنـة الولاءات الفرعيـة

ج. ارتفاع مستويات الفقر المتعددة.

د . استمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب ومشاكله و ايضاً توفير فرص العمل المناسبة

هـ. لـم تشـهد مؤشـرات التعليـم بمراحلـه كافـة تقدمـاً نوعيـاً

و. استمرار تراجـع مستوى الخدمـات الصحيـة وضعـف انتشـارها

ز. النزوح والهجرة

واذا ما اخذنا التحديات الاجتماعية بشئ من التفصيل نجد ان الارتقاء بالتنمية البشرية عن مستواها الحالي اذ جاء ترتيب العراق في دليل التنمية البشرية العالمي (الصحية والتعليمية والمعيشية) لعام ٢٠١٦ ضمن مجموعة البلدان متوسطة التنمية البشرية بترتيب (١٢١) من بين بلدان العالم التي تضمنها الدليل البالغة (١٨٨) دولة، اذ بلغ متوسط سنوات التعليم في العراق (٦,٦) سنة بينما ترتفع سنوات التعليم في دول المنطقة إلى (١٠,١) سنة في الأردن و(٨,٨) سنة في إيران و(٨,٦) سنة في لبنان ومثلت كلف الحرب على الإرهاب عبئاً كبيراً على الوضع الاجتماعي وتحدياً مهماً لخطط وبرامج التنمية البشرية حيث قدمت متطلبات الحرب على أولويات التنمية، فعلى سبيل المثال تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ إنفاقا عسكرياً على التسليح والدفاع والامن نحو (٢٢,٦%) من إجمالي الإنفاق العام مقابل (٩,٣%) على التربية والتعليم ونحو (٣,٨%) على قطاع الصحة، ارتفاع مستويات الفقر الناجمة عن الأزمات الكبيرة والمتلاحقة والنزاعات المسلحة التي تعرض لها المجتمع العراقي وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني أدت إلى زعزعة أركان الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي، ضعف سياسات الحماية الاجتماعية أدت إلى زيادة أعداد الفئات المهمشة في المجتمع (المسنين ، المعاقين، الأرامل، الأيتام) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن (٥٠%) عام ٢٠١٦ مما هدد

النسيج الاجتماعي ويمنع رفاهية المجتمع وتطوره، وتفشي ظاهرة البطالة واستمرار عجز الإدارة الحكومية والقطاع الخاص عن توفير فرص العمل اللائقة بالشباب واستيعابهم ودمجهم بالحياة العامة وغياب خطة للتنمية البشرية وانتشار الفساد الإداري حيث بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٢٧,٥%)(عبد الرضا وهاشم،٢٠١٩).

صورة رقم(٢) توضح نسبة الانفاق على الخدمات الاساسية (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للاعوام ٢٠١٥-٢٠٢٠

الخدمات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠*
التعليم	٢٤,٧	٢٦,٧	٢٨,٠	٢٧,٨	٢٣,٣	٢١,٠
الصحة	١٠,٤	١١,١	٩,١	١٠,٢	١٠,٢	٩,٦
الحماية الاجتماعية	١,٠	١,٩	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٥

المصدر: مديرية الحسابات القومية
* تقديرات اولية سنوية

كما يواجه العراق مشكلات العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات داخل أو خارج الاسرة

ويرتبط هذا الموضوع بالعديد من الاسباب والقيود الاجتماعية الاقتصادية التي تحول دون تمتعهن بحقوقهن واضطلاعهم بدورهم الفعال في تنمية وتقدم بلدهم العراق، ويمكن لمس ذلك باستمرار حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي واستخدام اساليب الضرب والتعنيف كما تشير تقارير وزارة الداخلية لعام ٢٠١٧ (حسين ،٢٠٢٣، ص ٨).

وفي الواقع تختلف النظرة الاجتماعية للمرأة العاملة على سبيل المثال في العراق طبقاً لطبيعة الاختلاف المدني والثقافي والمناطقي، فضلاً عن طبيعة التغييرات المتلاحقة التي طالت البنية الاجتماعية في العراق في السنوات الاخيرة ، وغالباً ما ينظر الى طبيعة عمل المرأة ويجابهه بالرفض والادانة وكذلك قيم البداوة التي انسحبت على الحياة المدنية بفعل التلاقح الثقافي والاجتماعي ومازالت

المرأة في العراق عرضة للتمييز الجندري والاجتماعي وعدم الاعتراف بها كشخصية مستقلة مساوية للرجل وامام المرأة العراقية العديد من التحديات التي تحتاج الى المزيد من الخطوات الجدية للقضاء على الظلم والتمييز والعنف والحرمان من الفرص المتكافئة ،وذلك لتحقيق معدلات اعلى من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية اذ تتطلع الى تغيير جذري في النظرة السائدة المتسمة بالتقليدية لدور المرأة في المجتمع(خضير حسين، ٢٠٢١ ، ص٢).

ومما يمكن ملاحظته بالرغم من ان الدراسات التي اجريت بعد العام ٢٠٠٥ بينت تحسن اوضاع المرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ الا ان هناك العديد من العقبات الاقتصادية والثقافية والبنيوية والامنية تقف عقبة امام تحقيق مجتمع متكامل قائم على المساواة بين الجنسين ، وتمثلت هذه المعوقات خاصة بالاطار القانوني غير المتقدم بالحد اللازم والذي لا يتضمن ضمانات كافية تكفل حقوق المرأة واعمالها ، اذ تضمن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ان (العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس)، مع ذلك تواجه المرأة العراقية قيوداً عديدة على حرياتها المدنية منها بعض النساء لا يمكنهن مغادرة المنزل لاسباب امنية او ضغوط اجتماعية او اخريات مجبرات على كسب الرزق للعائلة في حال غياب رب الاسرة او المعيل (خضير حسين،٢٠٢١، ص٥).

٤.**التحديات البيئية**: يعد من اهم التحديات المعاصرة لعملية التنمية المستدامة وتشمل مشاكل التصحر واثره السلبي على الزراعة بسبب الزيادة الكبيرة بمساحات التصحر المهددة للبيئة والتي تصل ما يقارب ٣٦٤ الف كيلومتر مربعاً ونسبة ٨٣% من اجمالي مساحة العراق (حسين،٢٠٢٣،ص٤٨).

وما يمكن ملاحظته ان هناك مشاكل تعاني منها الاحزمة الخضراء في العراق والتي هي عبارة عن حاجز نباتي مؤلف من صف او عدة صفوف من الاشجار والشجيرات من الانواع التي تتحمل الجفاف ودرجات الحرارة العالية والملوحة ، وبالتالي تقلل من تأثير الرياح الضار على الصحة والبيئة ، ولكن هناك معوقات للاحزمة الخضراء والتي تعيق عملية التنمية يمكن اجمالها بالنقاط الاتية (تقرير وزارة البيئة ،٢٠١٦، ص٦٣ ، ص ٦٦):

١.عدم توفير التخصيصات المالية من قبل مجالس المحافظات لتنمية الاقاليم لغرض تنفيذ مشاريع الاحزمة الخضراء في المحافظات غير المنفذة.

٢.هناك نزاعات ملكية حول الاراضي الزراعية المخصصة للمشاريع فهناك اراضي خاصة وهناك اراضي تعود للدولة .

٣.هناك تعارض مشاريع الحزام الاخضر في المواقع المحددة لها مع خطط التنمية التابعة لشركات النفط.

٤.مياه الابار التي تسقى منها الاحزمة الخضراء تكون ذات املاح عالية مما تعيق او تسد انابيب شبكات التنقيط بالري.

٥. **التحديات الصحية:** يعاني العراق من تردي الخدمات الصحية على نطاق العراق، وخصوصاً في محافظات الجنوب والشمال مثل العمارة والموصل، وكيف أن نسبة الفقر ارتفعت في العقود الثلاثة الأخيرة إلى ٢٠ % ،أن سوء توزيع الطاقات والكوادر الطبية على جميع محافظات العراق وتمركزها في مناطق محددة ساهم في تدهور البنية الصحية على مدى سنوات طويلة، ولعب الفساد المالي وسوء استخدام الأموال دوره في إضعاف الخدمات الصحية، في حين لعب الفقر دوراً في عدم قدرة المواطن على إنفاق المال الكافي للعلاج، أما تلوث الماء والهواء فقد زاد من انتشار الأمراض المعدية في المجتمع العراقي، إضافة إلى ذلك محاولة الوزارة في السنوات الأخيرة تحسين مستوى الكوادر الطبية وتعيين الموظفين في القطاع الصحي، بهدف تطوير الرعاية الصحية للمواطنين، كما حاولت الوزارة تطوير وصنع الأدوية بدلاً من استيرادها من خارج العراق(صحيفة الشرق الاوسط،٢٠١٩).

في ضوء ما تقدم نجد ان التنمية بمختلف ابعادها ضرورة اساسية في تطور الدول والمجتمعات الانسانية ،وهي من متطلبات العصر الحديث ، والعراق من ضمن الدول التي انخرطت في عملية التنمية لكنه واجه لمدى عقود من الزمن ازمات وحروب وحصار اثر بشكل كبير على تأخره في ركب

التنمية اسوة بالدول الاقليمية والمجاورة للعراق ، واليوم يحث الخطى عبر الجهود الحكومية للبدء بتنفيذ خطط مرحلية للتطور في المجالات الاقتصادية والصناعية والعلمية .

المبحث الثاني: رؤية مستقبلية لدعم عملية التنمية في العراق وسبل مواجهه التحديات التي تواجهها.

الدستور هو اعلى تشريع يحدد الاسس التي تنظم المجتمع، وطبيعة العلاقة بين مكوناته، ويؤثر الدستور في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وييسر امور المواطنين، ويقوم على أساسه عقد اجتماعي ، والحقوق والواجبات التي ينص عليها لذا فأن التنمية والعدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والضمان الاجتماعي قيم دستورية نص عليها دستور العراق لعام٢٠٠٥، أي قبل الاعلان عن أهداف التنمية المستدامة في أيلول من العام ٢٠١٥ بعقد من الزمن ،وعليه فأن الدستور ينسجم إلى حد كبير مع روح وأهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠ً، ويتضمن مواداً نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الانسان وعدم استبعاد اية فئة أو قومية او عرقية ، وتمثل النصوص الدستورية تقدماً في مجالات حقوق الانسان في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية، ويتضمن نصوصاً يراعي حقوق الجميع ووعد بتعزيز الحكم والمساواة وفصل السلطات(التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة،٢٠١٩،ص١٥).

لقد سعت وزارة التخطيط في جمهورية العراق من ضمن مهامها الاساسية الى صياغة رؤية متكاملة وموحدة كإطار وخريطة طريق لمشروع وطني يسمح بدمج خصوصية العراق مع غايات وأهداف التنمية المستدامة في أجندة ٢٠٣٠ ، والتي تتضمن (انسان ممكن في بلد آمن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة، العدالة والحكم الرشيد)، وقد تمت الموافقة على هذه الرؤية من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (٠١٠١٩٩) بتاريخ٣١/٣/٢٠١٩(اهداف التنمية المستدامة ،٢٠١٩،ص١).

كان العراق قد حقق خلال المدة ما بين ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ تقدماً متواضعاً فيما يتعلق بمؤشرات التقدم بأهداف التنمية المستدامة ، اذ كان العراق قد حقق خلال العام ٢٠١٩ مؤشر ما يقارب ٦٠.٨ وجاء

في المرتبة ١١٧ من اصل ١٦٦ دولة اي بمؤشر بلغ ما يقارب ٦٣,١ في العام ٢٠٢٠ محافظاً على ادائه الذي يوصف بفوق المتوسط ، وهذه الارقام تشير الى استمرار وجود المشاكل التي مازالت موجودة مثل الفقر والبطالة (علوان والمهداوي،٢٠٢٢،ص ٢٧٢).

والعراق حقق على الصعيد العالمي المرتبة ١١٣ في مؤشر التنمية المستدامة من بين ١٦٦ دولة لعام ٢٠٢٠ وحقق المرتبة ١٧ عربياً، كما بلغت فجوة الاداء التنموي في تحقيق الاهداف بالمقارنة مع السويد الاولى عالمياً التي حققت ٨٤.٦ نقطة اي بنحو ١.٣٤% ولاتزال هناك تحديات تواجهه تحقيق ١٢ هدفاً من اهداف التنمية المستدامة ، وعربياً بلغت فجوة الاداء في تحقيق الاهداف مقارنة بالجزائر الاولى عربياً والتي حققت ٧٢.٣ نقطة حوالي ١٤.٦%، والعراق مع بقية البلدان المتأثرة بالنزاعات والحروب قد تأخرت عن الركب ، اذ حصل العراق وسوريا على درجات حمراء في اكثر من ١٠ اهداف في لوحة متابعة اهداف التنمية المستدامة مما يجعلها بعيدة عن تحقيق الاهداف التي اعلنتها في العام ٢٠١٩ واستمر التراجع التنموي مع جائحة كورونا (مصطفى،٢٠٢١،ص٦-٨).

وعكفت الحكومة العراقية ما بين الاعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ على تخصيص الموارد لبرامج الحد من الفقر كما مبين ادناه

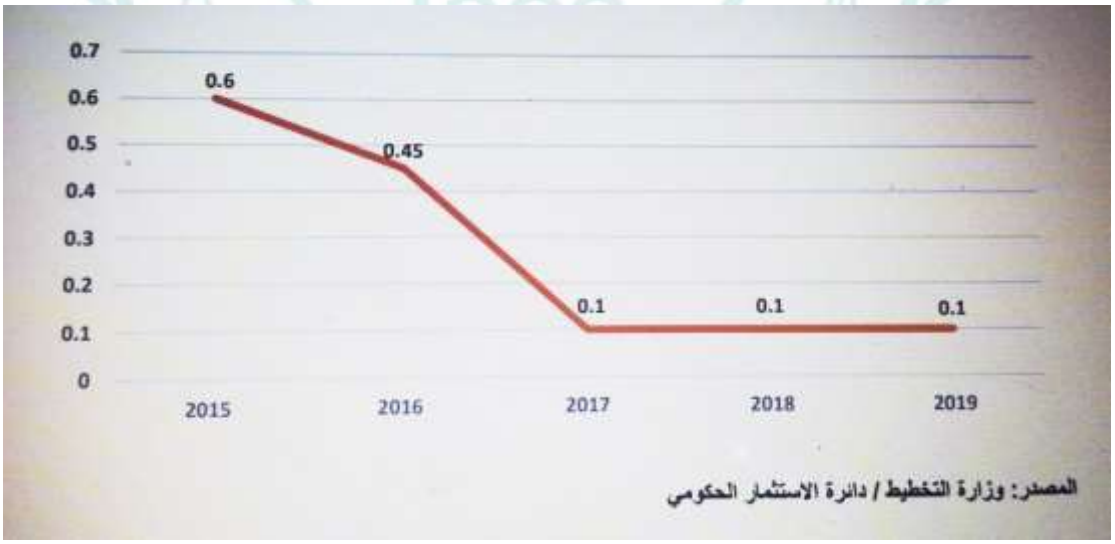

إن التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعددة التي تواجه العراق بعد انتهاء النزاعات وآثارها المعيقة للتنمية البشرية تُبرز ضرورة جعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أولوية وطنية، وإدراكاً منها لهذه التحديات، اعتمدت الحكومة العراقية هذه الخطة وشرعت بتنفيذها من العام ٢٠١٨، بتوقيعها على وثيقة مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "دعم الحكومة العراقية في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة"، ترتكز هذه المبادرة إلى نتائج مشاورات مع الجهات العراقية المعنية ، بإيجاد سبل النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في العراق، التي حُددت وفق الأولويات في خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) وبناء على طلب الحكومة، خصص هذا المشروع لدعم خطة العام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها بطريقة متكاملة، عبر تحسين الامكانات الفنية والمؤسسية الوطنية في الوزارات القطاعية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل اساس.(دعم وتنفيذ ومراقبة اهداف التنمية المستدامة،٢٠٢٠).

ومن خلال "دعم الحكومة العراقية في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة"، تم تقديم الدعم في المجالات التالية: (دعم وتنفيذ ومراقبة اهداف التنمية المستدامة،٢٠٢٠).

١.تقديم الدعم الاستشاري والتنسيقي لوزارة التخطيط واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة لتعميم أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها الحقيقية في خطط التنمية الوطنية وفي أطر استراتيجية وطنية أخرى.

٢.الدعم الاستشاري والتنسيقي لوزارة التخطيط واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، وذلك لتعميم أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها وغاياتها في خطة التنمية الوطنية وغيرها من الأطر الاستراتيجية الوطنية.

٣.دعم الحكومة في توطين أهداف التنمية المستدامة.

٤.تعزيز اتباع منهجيات متكاملة وحديثة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال التأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضايا المتعلقة بالبيئة، والمشاركة والحكم، وبناء السلام وأهداف

التنمية المستدامة ذات الصلة في أطر التخطيط والرقابة الوطنية، وبناء القدرات لاعتماد منهجيات مشتركة بين القطاعات ومتكاملة في التخطيط القائم على أهداف التنمية المستدامة.

٥.دعم واسناد قدرات جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ونشرها وادارتها، والتأكيد على الحاجة الملحة إلى إطار متكامل للرصد والإبلاغ لهذه الأهداف ضمن خطة التنمية الوطنية بما في ذلك دعم عملية إعداد تقرير وطني وأربعة تقارير على مستوى المحافظات كبرنامج سياسات للترويج للأهداف والخطة.

وفي اطار العمل الحكومي بالعمل وفق برنامج الامم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة عقد في٢٨ أيار ٢٠٢٣ الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ في وزارة التخطيط، وترأس الاجتماع المنسق المقيم للأمم المتحدة ونائب رئيس الوزراء وزير التخطيط، وضم الاجتماع أكثر من ٣٠ من مسؤولي الأمم المتحدة وكبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة التقدم المتحقق في إطار الأمم المتحدة للتعاون وتعزيز التعاون الوثيق خلال العامين المتبقيين من إطار التعاون وعند التخطيط لخريطة الطريق لدورة البرامج القادمة ، ويتماشى إطار الأمم المتحدة للتعاون مع الأولويات الوطنية للعراق، وكان تشكيل اللجنة التوجيهية المشتركة كهيئة إدارية عليا مكرسة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في العراق من أهم نتائج الاجتماع، واعتمد المشاركون على تقرير النتائج السنوية لعام ٢٠٢٢ ، ونتيجة مراجعة منتصف المدة لإطار التعاون واتفقوا على تعيين الرؤساء المشاركين الحكوميين للانضمام إلى ٥ مجموعات عمل مخصصة للأولويات، كما أشار المشاركون في الاجتماعات إلى فجوة التمويل لتنفيذ الأنشطة المتبقية من إطار التعاون واتفقوا على التعاون لتعبئة الموارد بما في ذلك من الحكومة .(دعم وتنفيذ ومراقبة اهداف التنمية المستدامة،٢٠٢٠).

وقد قدمت الكثير من البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والهيئات الأكاديمية دعمها للحكومة الاتحادية العراقية ولحكومة "السيد محمد شياع السوداني" لمتابعة هذا المسار

التنموي، كما أن تنمية القطاع الخاص وتطويره تشكل ركيزة اساسية لغالبية السياسات الاستراتيجية والخطط التي تهدف إلى تنويع اقتصاد العراق وتقليل اعتماده على صادرات النفط ، التي لا تزال تشكل ٩٣ %من إيرادات الدولة في العام ٢٠٢٣، وكذلك، يساعد طرح مشروع "طريق التنمية" بهدف جذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي والخبرات الأجنبية، على تحديد الأولويات بدقة، ونظرًا للاقتصاد الريعي ، ينبغي معالجة واصلاح الاختلالات الهيكلية العميقة، فالقطاع الخاص في العراق ضعيف ويعتمد بشكل كبير على المشاريع التي تمولها الحكومة، لكن التحديات المالية والقيود المؤسسية ، والفساد المستشري، وأوجه القصور في الحكم، تشكل حواجز هائلة أمام هذه المساعي التنموية.(حسين،washingtoninstitute).

وقد حدد خبراء صندوق النقد الدولي بضرورة اجراء اصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز تنمية القطاع الخاص والتنوّع الاقتصادي في العراق ويحتاج ذلك إلى رفع معدلات النمو في القطاع غير النفطي وبشكل دائم، وذلك لاستيعاب القوى العاملة التي تتزايد أعدادها بشكل واسع، وإلى زيادة الصادرات غير النّفطيّة والإيرادات الحكوميّة، إضافةً إلى الحدّ والتقليل من تعرّض الاقتصاد لصدمات أسعار النفط المفاجئة وتشمل أهم أولويات الإصلاح كما يراها خبراء صندوق النقد الدولي ما ياتي:(العراق: البيان الختامي،٢٠٢٤)

١.اعتماد استراتيجية شاملة للتوظيف والتعيين تهدف إلى إلغاء التعيينات الإلزامية في القطاع العام بصورة تدريجية، والملائمة بين وظائف القطاع العام والخاص، ومعالجة الفجوة الواسعة بين المهارات المطلوبة والمناهج التعليمية في القطاع الخاص، وتعزيز مؤسسات سوق العمل، كذلك يجب أن تهدف الاستراتيجيّة إلى التقليل من أنشطة القطاع غير الرسمي ومعالجة العقبات القانونيّة والثقافيّة والاجتماعيّة التي تمنع دون مشاركة المرأة في سوق العمل والقوى العاملة.

٢.تسريع وتيرة الإصلاحات في القطاع المالي لتحسين فرص الوصول إلى التمويل فالسلطات العراقية ملتزمة بتحديث القطاع المصرفي ودعم قدرة المصارف على إقامة علاقات مصرفية مع البنوك

المُراسِلة ، وقد اتّخذت خطوات تهدف إلى دمج المصارف الخاصة صغيرة الحجم، ولا بد من تكثيف الجهود الرّامية إلى إعادة هيكلة أكبر مصرفَين حكوميَّين، وتشمل هذه الجهودُ التّعجيلَ في المصادقة على القوائم المالية السابقة، وتطبيق الأنظمة المصرفيّة الشاملة، وتعزيز الحوكمة المؤسّسيّة بما يتوافق مع أفضل المؤشرات العالمية.

٣.مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة : من خلال تقوية الأطر القانونية والمؤسّسيّة اللازمة لضمان استقلاليّة ديوان الرّقابة الماليّة الاتحادي وهيئة النزاهة ، وتعزيز نشر واعلان الإفصاحات عن الأصول المالية ، واعتماد استراتيجيّة مُحدّثة لمكافحة الفساد، وعلاوةً على ذلك، ينبغي العمل على تعزيز القواعد المُنظّمة للمُشتريات العامّة والأعمال، كما يتعيّن على السلطات مواصلة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال ، وذلك يشمل القطاع المصرفي، مسترشدة في ذلك بالإجراءات ذات الأولويّة التي حدّدها التقييم المُشترك لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنيّة بغسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،والذي سيتم إنجازه في آيار ٢٠٢٤.

٤.تنفيذ إصلاحات شاملة في نظام التقاعُد، فهناك حاجّة مُلّحّة إلى هذه الإصلاحات للتقليل من التكاليف الماليّة الإجمالية المُتوقّعة لنظام تقاعد موظّفي القطاع العام، وتحسين مواءمة المنافع والقواعد بين أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص، وضمان كفاية المعاشات التقاعُدية والإنصاف عبر الأجيال، وزيادة نسب العاملين المُشتركين في نظام تقاعُد القطاع الخاص.

٥.إزالة العقبات الأخرى التي تواجه سبيل تنمية القطاع الخاص من خلال تنفيذ إصلاحات في قطاع الكهرباء لتحسين كفاءته وقدرته، واسترداد تكاليفه مع ضمان إمكانية الحصول على الكهرباء بطريقة متواصلة .

وكان العراق برئاسة رئيس الوزراء السيد " محمد شياع السوداني " قد اعلن عن مشروع "طريق التنمية" كأجراء حكومي فاعل لدعم عملية التنمية في العراق وذلك بربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وصولا إلى أوروبا، خلال مؤتمر عقد في بغداد في ٢٧ أيار/٢٠٢٣ مع مسؤولي وزارت النقل من دول الجوار،

ويتضمن المشروع مشاركة عشر دول إقليمية، وهي: السعودية والإمارات والبحرين وإيران وتركيا وسوريا والأردن والكويت والبحرين وقطر ، وقال "السوداني" إن المشروع البالغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر، والذي يمتد من الحدود مع تركيا في الشمال إلى الخليج العربي في الجنوب، سيكون حجر الزاوية والاساس لاقتصاد مستدام وقوي لا يعتمد على النفط فقط ويساهم مساهمة فاعلة في التكامل الإقليمي ويتضمن خطة طموحة لتطوير بنيته التحتية للسكك الحديدية والطرق ليصبح مركز نقل إقليمي يربط بين أوروبا والخليج العربي(الشاذلي،٢٠٢٣).

ان التوجه الصحيح لطريق التنمية يمكن ان يؤدي الى الالتقاء بطريق الحرير ليكون بداية جيدة وحقيقية للتنمية في العراق ، وذلك من خلال الاتفاقيات التي عقدها العراق مع الصين ، ففي العام ٢٠١٥ ، كان العراق قد وقع العديد من الاتفاقيات والمذكرات الاقتصادية والتكنلوجية وفي مجال الطاقة والنفط وتضمنت :(امين والحجيمي والكبيسي،٢٠٢٣،ص ٢١٦)

١.مذكرة للمشاركة في بناء الحزام الاقتصادي الخاص بطريق الحرير .

٢.مذكرة التفاهم الثنائي المشترك بصدد التعاون التكنلوجي والاقتصادي.

٣.مذكرة لتوقيع اتفاقية اطارية بشأن التعاون في مجالات الطاقة.

٤.مذكرة للتعاون المشترك في المجال العسكري بين الدولتين .

٥.مذكرة توقيع لاتفاقية بشأن الاعفاءات المتبادلة لتأشيرات الدخول الدبلوماسية .

ومن ثم عقدت في العام ٢٠١٩ اتفاقيات اخرى مع الصين ، كانت على شكل عقود لانشاء خمسة مدن صناعية مشتركة من ضمنها مدينة لتصنيع المنتجات الصينية وبمواصفات عالمية ، وانشاء محطات كهربائية متطورة ومشاريع للاتصالات تنفذها شركة هواوي، فضلاً عن اتفاقيات لاعادة اعمار البنى التحتية في مجال الطاقة والسكن والاتصالات والمواصلات والصرف الصحي وغيرها(امين والحجيمي والكبيسي،٢٠٢٣،ص ٢١٦).

واكد الخبير الاقتصادي " عبد الرحمن المشهداني" ان مشروع طريق التنمية يعد احياء لمشروع البصرة – برلين ، وعد هذا المشروع اكبر مكسب للاقتصاد العراقي والذي سينتج عنه تطوير قطاع النقل المنهك وسيأتي معه نهضة في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة ، كما ستبنى مدن صناعية قرب هذا الطريق ستعمل على استيعاب عدد كبير من السكان في ظل الكثافة السكانية وازمة السكن ، كما ان طريق التنمية سيعمل على انعاش القطاع التجاري وسيوفر هذا الطريق التنموي آلاف فرص العمل لاسيما بعد ان تتحول الفاو الى مدينة صناعية كبيرة تنقل اليها المصانع العالمية (طريق التنمية،٢٠٢٣،ص١٣).

وكان السيد "محمد شياع السوداني" رئيس مجلس الوزراء قد رعى المؤتمر الأول لخطة التنمية الوطنية الخمسية الذي عقد ما بين٢٦–٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣ ، والذي عقدته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكد السيد السوداني، في كلمة ألقاها خلال المؤتمر اهتمام الحكومة العراقية بالخطط والمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ودعى الجميع إلى المساهمة الفاعلة في بناء خطة وطنية خمسية للتنمية، تتناسب وحاجة العراق إلى تنمية حقيقية مبنية على أسس صحيحة وسليمة، وأشاد السيد رئيس مجلس الوزراء بوزارة التخطيط، في الإعداد لهذه الوثيقة المهمة، وجهود الخبراء المساندين للوزارة، كما ثمن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية، على دعمهم جهود الحكومة العراقية.(رئيس مجلس الوزراء محمد شياع،٢٠٢٣).

واكد السيد رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر على النقاط الاتية.(رئيس مجلس الوزراء محمد شياع،٢٠٢٣).

١. أولت الحكومة اهتماماً بالمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومن بينها مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو، وغيرها.

٢.يجب توفير أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها، بما فيها المحافظات.

٣. دعمت حكومتنا، مع بداية عملها، المحافظات، عبر الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات، التي نجحت في تغيير الكثير من المسارات، وظهرت نتائجها خلال سنة واحدة من عمر الحكومة.

٤. إن حجم التحديات، يتطلب خططاً متكاملة تستهدف تحقيق النهضة الشاملة على المدى المتوسط والبعيد.

٥. شهد العراق انقطاعاً تنموياً منذ ثمانينيات القرن الماضي، بسبب الحروب والحصار وعمليات مواجهة الإرهاب.

٦. عملت حكومتنا على إعادة التنمية إلى مسارها الصحيح، والانطلاق في خططها التنموية.

٧. رفعت الحكومة وتيرة تنفيذ المشاريع الموجودة، وعددها أكثر من ٧ آلاف مشروع، وتنفيذ مشاريع جديدة تمثل قيمة تنموية وخدمية عليا.

٨.عملت الحكومة على إصلاح القطاع المصرفي والمالي، عبر أتمتة جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والخدمية.

٩. شرعنا بأتمتة العمل في المنافذ الحدودية، والتأسيس للتحول نحو استخدام الدفع الإلكتروني، في جميع التعاملات السوقية والتجارية.

١٠. يجب أن تتبنى الخطة التنموية الخمسية التحول الرقمي، من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية في جميع مفاصل الحياة.

١١. نحتاج إلى بيانات ومؤشرات تنموية سليمة من أجل إنجاح الخطط التنموية، وهذا يتطلب إجراء إحصاء دقيق وشامل للسكان وأماكن سكنهم وبيئات عملهم.

١٢. قررنا إجراء التعداد السكاني في العام المقبل ٢٠٢٤، ووجهنا بتوفير جميع المتطلبات المالية واللوجستية لإنجاحه.

١٣.إن خطة التنمية الخمسية، ينبغي أن تضع مساحة لتحقيق الحكم الرشيد، وتضع الآليات المناسبة لمحاربة الفساد، وتجفيف منابعه حيثما كانت.

١٤. وجود خطة خمسية للتنمية، قابلة للتحقق، يشير إلى حالة من الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

١٥. يجب أن تنعكس نتائج الخطط التنموية إيجاباً على الشرائح الهشة في المجتمع، من خلال توفير السكن والتعليم، والصحة، وتحسين مستوى الدخل، وتقليل آثار التغيرات المناخية.

١٦. عملت الحكومة، خلال عامها الأول، على خفض نسب الفقر والبطالة، عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين السلة الغذائية، والاهتمام بمشاريع الصحة والتعليم، والخدمات والبنى التحتية، والعمل على عدم توريث الفقر بين الأسر الفقيرة، وإنشاء صندوق دعم المناطق الأشدّ فقراً.

١٧. ستمثل مجالس المحافظات الجديدة إضافة نوعية للعمل، لذلك حرصنا على تهيئة ظروف نجاح الانتخابات، لتحظى كل محافظة بممثلين عنها، يتكامل عملهم مع المحافظ.

١٨. آن الأوان لتكون خطة التنمية الجديدة، ذات أبعاد اقتصادية ترتكز إلى فلسفة التنوع الاقتصادي.

١٩. وضعت الحكومة أساسات للتنوع الاقتصادي، ومن بينها تأسيس الصندوق العراقي للتنمية، الذي يهدف إلى تكوين بيئة استثمارية متكاملة في البلد.

٢٠. تم إطلاق المبادرات التي تستهدف تغيير نمط الاقتصاد الريعي، كمبادرة (ريادة) التي تساعد الشباب في استثمار أفكارهم بقطاعات منتجة.

٢١. تضمنت الموازنة الثلاثية بنداً خاصاً لدعم القطاع الخاص من خلال منحه ضمانات سيادية، ستستهم في تشجيع الاستثمار وبيئة الأعمال في البلد.

٢٢.نعمل بجد لدعم القطاع الخاص، واستكمال تشكيل مجلس تطويره، فهو يمثل الشريك الأساس للقطاع الحكومي.

٢٣. إذا نجحنا في تحقيق التنوع الاقتصادي، ووفرنا بيئة استثمارية خصبة، وأدخلنا القطاع الخاص بقوة في المشهد التنموي، فإن واقع الحال سيتغير.

٢٤. ماضون في بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية بين العراق وبلدان العالم، مبنية على أسس المصالح المشتركة والمتبادلة.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في ٥آذار ٢٠٢٤، على أهمية دعم المشروعات المترافقة مع "مشروع طريق التنمية "،وذكر بيان للمكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي حصلت صحيفة «الخليج» على نسخة منه أن «رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني استقبل وفد مؤسسة التمويل الدولية ، برئاسة نائبة رئيس المؤسسة لشؤون الشرق الأوسط "هالة شيخ روحو"، وشهد اللقاء مناقشة آفاق ومجالات التعاون بين العراق والمؤسسة، التي هي إحدى مؤسسات البنك الدولي ،ونقل البيان تأكيد السوداني «مضيّ الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية، وإجراءات تحسين البيئة الاستثمارية، فضلاً عن تنفيذ المشاريع المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودعم القطاعات غير النفطية وتمكين القطاع الخاص ،ودعا رئيس الوزراء العراقي «المؤسسة إلى فتح معهد للتدريب في العراق يتخصص في تطوير العمل المصرفي وإعداد النماذج الاقتصادية للمشاريع، ودعم توجهات القطاع الخاص العراقي في صناعة المواد الإنشائية والاسمنت ، مع تزايد الطلب عليه، من اجل المضيّ في مشاريع المدن الجديدة، وكذلك تطوير قابليات الشركة العامة لاقتصاديات الكربون، التي يعمل العراق على تأسيسها ، وشدد على أهمية دعم المشروعات المترافقة مع مشروع طريق التنمية، فضلاً عن استكمال مناقشة الخطط المعدة لتأهيل مطار بغداد الدولي، التي ترعاها المؤسسة ونقل

البيان تأكيد هالة روحو «استعداد المؤسسة للتعاون مع العراق في جميع المجالات، واشادت بدور الحكومة في توسعة الإصلاحات، واعتماد مسار يُسهم في تقليل انبعاثات الكربون، مشيرة إلى «الاستمرار في العمل لإنجاز خطط تأهيل وتوسعة مطار بغداد الدولي، ودعم التنمية المستدامة وتعزيز نموّ القطاعات الاقتصادية المتنوعة .(صحيفة الخليج،٢٠٢٤).

وكانت وزارة التخطيط العراقية قد عقدت في آيار ٢٠٢٤ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعالية في بغداد لمناقشة نتائج تقرير التنمية البشرية الأخير، وشهد الحدث حضور كبار الشخصيات، بمن فيهم وكيل وزارة التخطيط، ، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وخبراء أكاديميين بارزين، وهدف اللقاء إلى تعزيز حوار شامل وهادف حول مسار التنمية البشرية في العراق، اذ تم مناقشة كل من الإنجازات والمجالات التي تتطلب الرعاية، وعادة ما يقدم تقرير التنمية البشرية منشور رئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلاً وافياً لمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ويوفر رؤى مستفيضه حول الصحة والتعليم والدخل ونوعية الحياة بشكل عام، وتمت مناقشة نقاط عديدة من اهمها(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٢٤):

١. قدم خبراء من النخبة الاكاديميين تحليلاً شاملاً للبيانات، وقدموا نهجاً استراتيجياً لمعالجة الثغرات ، وأكدوا على أهمية ممارسات التنمية المستدامة ودمج التقنيات المبتكرة لتعزيز الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

٢. شارك ممثلو منظمات المجتمع المدني بآراء حقيقية من الواقع المعاش، مُسلّطين الضوء على التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، وأكدوا على الحاجة الماسة إلى سياسات شاملة تلبي الاحتياجات المتعددة للسكان في العراق، مع ضمان عدم تهميش أي مواطن.

٣. سلط ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على النتائج الرئيسة للتقرير، مُشيرين إلى تحسن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، ومع ذلك حذّروا من الحاجة إلى بذل جهود مُكثّفة للحد من البطالة والفقر ، خاصة بين المجتمعات المهمشة والشباب.

٤.شدد وكيل وزارة التخطيط على التزام الحكومة العراقية بتحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل حقيقي، مشيراً إلى المبادرات الحالية لتحسين التعليم والرعاية الصحية وخلق فرص اقتصادية جديدة، وأقر أيضاً بالتحديات التي تواجهها البلاد، مثل عدم الاستقرار السياسي والتقلبات الاقتصادية.

في ضوء الطرح السابق نرى ان الحكومة العراقية الحالية تعمل وفق البرامج الانمائية للامم المتحدة وأولت الحكومة اهتماماً بالمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وكما رأينا مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو، وغيرها، مع التأكيد على وجوب توفير أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها بما فيها المحافظات، مع التزام العراق بأن تكون لنا خطة التنمية الجديدة وتكون ذات أبعاد اقتصادية تستند إلى فلسفة التنوع الاقتصادي مع وضع الحكومة أساسات للتنوع الاقتصادي، ومن بينها تأسيس الصندوق العراقي للتنمية، الذي يهدف إلى تكوين بيئة استثمارية متكاملة في البلد، وهذا ما سيتم العمل به مستقبلاً من اجل تحقيق ما مخطط له بخطط التنمية المستدامة والتي هي قيد العمل والانجاز.

الخاتمة

لقد مر العراق كما رأينا سابقاً بالعديد من الحروب والازمات والحصار الاقتصادي والاحتلال كل هذه المتغيرات اثرت ومازالت تؤثر سلباً على التنمية بجميع مجالاتها في العراق ، مع العلم ان العراق كدولة عربية وضمن محيطها الاقليمي والدولي تمتلك مقومات كبيرة للنهوض الاقتصادي ، ولكن كانت هناك جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والصحية والتعليمية تظافرت وانتجت واقع سياسي واقتصادي واجتماعي معقد ابتداءاً بالارهاب الذي لحق الدمار والخراب بالبنى التحتية بالمناطق التي طالها ورافقت ذلك نزوح اعداد كبيرة من السكان المدنيين فقدوا منازلهم ووظائفهم وتوقفت بالتالي عجلة الحياة في تلك المناطق رافقها مشاكل الفقر والبطالة على عموم العراق وانخفاض تقديم الخدمات الصحية والتعليمية واستمرت هذه المظاهر السلبية الى ان تم تحرير المناطق من ايدي العصابات الارهابية ، فما كان من الحكومات العراقية المتعاقبة الى ان تجاوبت مع برامج الامم

المتحدة الانمائية من اجل وضع صياغة رؤية شاملة لمشروع وطني والذي تضمن (انسان ممكن في بلد آمن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة، العدالة والحكم الرشيد)، وكان لابد من التأكيد على القضايا الاتية:

١. إصلاح القطاع المالي في العراق مما يحسن البيئة الاستثمارية فيه ، ويوفر بذلك الكثير من الفرص المتنوعة لرجال الأعمال ،كما سيسمح إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تشكل الجزء الأعظم من القطاع الخاص في العراق بتعزيز أهدافها التنموية.

٢. الاهتمام الشامل بالبنى التحتية اذ يعاني العراق من اختلال كبير في بناه التحتية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال مما يتطلب إعادة بناء وتحديث البنية التحتية برمتها مثل الطرق والجسور والميناء والمرافق الصحية والتعليمية والحكومة الحالية تعكف على انجاز هذه المشاريع المهمة.

٣. التأكيد الحكومي على التحول الرقمي في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، مما يجعل من الخدمات المقدمة الى المواطن افضل واكثر يسراً ويلعب التحول الرقمي دورًا فاعلاً في تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية .

٤. يجب تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على السلع الاحادية كالنفط، وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة، وذلك سيساهم في تعزيز استدامة الاقتصاد وتوفير فرص عمل للشباب وتقليل البطالة الى مديات كبيرة.

٥. يجب تعزيز المشاركة الجماعية والتأكيد على مبدأ المواطنة وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة وتعزيز الاستقرار المجتمعي، مع التركيز على تلبية احتياجات الفئات المهمشة في المجتمع مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٦. الاهتمام بالتعليم والتربية بمختلف مراحلها والاهتمام بالكفاءات البشرية والعلمية ومنعها من الهجرة بتقديم الحوافز والدعم لهم مما يعزز الابتكار وتطوير المهارات البشرية.

٧. الحفاظ على البيئة في العراق وحماية مواردها البيئية و العمل على مكافحة التصحر والتلوث وإدارة ازمة المياه وشحتها من اجل تعزيز الاستدامة البيئية مما يلعب دورًا مهمًا في ضمان استدامة التنمية.

٨ مكافحة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة بما يعزز الحكم الرشيد ،ومكافحة الفساد ضروري لضمان استدامة التنمية وجذب الاستثمارات.

٩.الاهتمام العالي بالمؤشرات الصحية والعمل على رفع الوعي الصحي للمواطنين من قبل المؤسسات الصحية ذات الصلة وخاصة وزارة الصحة العراقية والدوائر التابعة لها في المحافظات والمدن والقرى.

١٠.الاهتمام بطريق التنمية بوصفه فرصة استثمارية كبيرة للعراق وسيعمل على تحسين الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن توفير الالاف من فرص العمل للشباب من اجل النهوض بالواقع العراقي بكل مجالاته وافاقه الرحبه.

المراجع:

١.احمد خضير حسين. (٢٠٢١). واقع المرأة في بيئة العمل :التحديات والفرص . بغداد ، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٢.احمد خضير حسين. (٢٠٢٣). مشكلة الهشاشة الاجتماعية في العراق وتداعياتها . بغداد، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٣.اسماء عباس علوان ووفاء جعفر المهداوي. (كانون الثاني ، ٢٠٢٢). تقييم اداء الانجاز التنموي لاهداف التنمية المستدامة في العراق :آفاق واعدة. مجلة الريادة للمال والاعمال(١).

٤.التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://ww.arab-api.org/Aiexpertise.asx؟

٥.العراق البيان الختامي لخبراء صندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤. تم الاسترداد من https://www.ifm.org/ar/news/Articlesl2024/03/1.

٦.اميمة الشاذلي. (بلا تاريخ). طريق التنمية :فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب . تم الاسترداد من https://www.bbc.com/arabic/middleeast.

٧.اهداف التنمية المستدامة . (٢٠٢٠). تم الاسترداد من https://www.safir-eu.com/ar/ahaaf.

٨.برنامج الامم المتحدة الانمائي وزارة التخطيط يناقشان نتائج تقرير التنمية البشرية في العراق. (آيار ، ٢٠٢٤).

٩. حافظ عبد الامير امين و سهيلة الحجيمي و منذر عليوي حميد الكبيسي. (٢٠٢٣). طريق الحرير وطريق التنمية / نقيضان ام مكملان في استدامة الاقتصاد العراقي. القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي ؟عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية .

١٠.دعم وتنفيذ ومراقبة اهداف التنمية المستدامة . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.undop.org/ar/iraq/projcts/dm-.

١١.رشا نعمان. (٢٠١٩). تحديات الوضع الصحي في العراق. الشرق الاوسط.

١٢.رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يرعى المؤتمر الاول لخطة التنمية الوطنية الخمسية . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://pmo.iq/article=989.

١٣.زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسين. (٢٠١٨). الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل . بيروت: مركز الرافدين للحوار .

١٤.عباس علي حسين. (٢٠٢٣). شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣:دراسة تحليلية. عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية .

١٥.عبد المطلب عبد الرضا وعائشة حمودي هاشم. (بلا تاريخ). اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية في العراق . تم الاسترداد من https://annabaa.org/arabic/devlopment/19080.

١٦.عدنان عبد الامير مهدي. (٢٠٢١). مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط .

١٧.عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي. (٢٠٢٢). السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق : الواقع والتحديات والمستقبل. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

١٨.فلاح حسن ثويني. (٢٠٢٠). التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق . تم الاسترداد من https://www.alzawraforum.com.oost.

١٩.محمد حسين. (بلا تاريخ). مسار التنمية الضائع في العراق يسلط الضوء على ضرورة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي لاتحظى بتأييد شعبي . تم الاسترداد من https//washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/msar-altnmyt.

٢٠.محمد فرج محمد عبد الله البرقي. (٢٠٢٣). تطور التنمية المستدامة تعريفها وابعادها واهدافها من المنظور الاسلامي والتربوي. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية(٣٨).

٢١.معمري بن عيسى. (٢٠١٨). التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية. مجلة ابحاث(١).

٢٢.وزارة البيئة :جمهورية العراق. (٢٠١٦). حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٦. بغداد: وزارة البيئة.

٢٣.وزارة التخطيط : جمهورية العراق. (٢٠١٩). اهداف التنمية المستدامة . بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

٢٤.وزارة التخطيط :جمهورية العراق. (٢٠١٩). التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩. بغداد: وزارة التخطيط.

٢٥.وزارة النقل العراقية. (تموز، ٢٠٢٣). طريق التنمية همزة وصل بين الشرق والغرب. مجلة وزارة النقل.